

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

The Crises of the Political System in Ethiopia under the Gouvernement of Abiy Ahmed : An Analytical Study

- م.د علي سعدي عبد الزهرة.¹

- جامعة النهرين - كلية الحقوق (العراق).

تاريخ النشر: 2025/11/15

تاريخ القبول: 2025/11/12

تاريخ الاستقبال: 2025/10/22

- ملخص:

تُعَدُّ الأزمة الإثيوبية نتاجاً لاختلالات هيكلية في النظام الفيدرالي القائم على الأساس الإثني، إذ فشلت الدولة في تحويل التنوع الإثني إلى مصدر قوة ووحدة، بل تحول إلى بؤرة صراع تهدد استقرارها ووحدتها الوطنية، وقد أدت سياسات رئيس الوزراء (آبي أحمد) منذ عام 2018 إلى تفاقم أزمات النظام السياسي الإثيوبي عبر تصاعد النزاعات المسلحة بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، ولاسيما في تيغراي وأوروميا وأمهرة، كما ساهم انتشار الميليشيات وضعف المؤسسات المركزية في تفاقم أزمات النظام السياسي الإثيوبي.

- **الكلمات المفتاحية:** الفيدرالية الإثنية، تيغراي، الميليشيات المسلحة، الصراعات الإثنية، إثيوبيا.

- Abstract :

The Ethiopian crisis is the result of structural imbalances in the ethnically based federal system, as the state has failed to transform ethnic diversity into a source of strength and unity. Instead, it has become a source of conflict that threatens its stability and national unity. Prime Minister Abiy Ahmed's policies since 2018 have exacerbated the crises in the Ethiopian political system through the escalation of armed conflicts between the federal government and the regions, particularly in Tigray, Oromia, and Amhara. The spread of militias and the weakness of central institutions have also contributed to the exacerbation of the crises in the Ethiopian political system.

Keywords: Ethnic federalism, Tigray, armed militias, ethnic conflicts, Ethiopia.

¹ - الايميل: ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

تُعدّ إثيوبيا من أكثر الدول الإفريقية تعقيداً من حيث بنيتها السياسية والاجتماعية، إذ تضم عشرات القوميات المتباينة لغوياً وثقافياً ودينيّاً، وأدت هذه الخصوصية إلى نشوء نظام فيدرالي يقوم على الأساس الاثني منذ تسعينيات القرن الماضي، بهدف إدارة التنوع وضمان تمثيل المكونات المختلفة، غير أن هذا النظام تحول إلى مصدر للتوتر والصراع، لاسيما بعد وصول (آبي أحمد) إلى السلطة عام 2018، وما رافقه من تفكك التحالفات التقليدية، إذ قرر حل الجبهة الديمقراطية الثورية الحزب الحاكم، وحل محلها حزب الازدهار، الذي رفضت جبهة تحرير شعب تيغراي الانضمام إليه، مما ازداد التوتر بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي، ودخل الطرفان في نزاعات مسلحة استمرت لمدة عامين، لينتهي النزاع باتفاق السلام في بريتوريا في جنوب إفريقيا، وشكلت الاتفاقية الاخيرة خطوة نحو إنهاء الحرب بين الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، غير أن غياب الضمانات التنفيذية عمق الخلافات بين الطرفين ممل جعل الاتفاق هشاً وقابلاً للانحيار، لذلك باتت النزاعات المسلحة سمة متكررة في إثيوبيا، إذ يقترن أي انتقال سياسي بحالة من الاضطراب والعنف، ما جعل البلاد ضمن أكثر الدول الهشة في مؤشرات النزاعات العالمية، كما أسهمت الفيدرالية الإثنية في تعزيز ثنائية (الأصل والآخر) داخل الأقاليم، ولا يقتصر فقط على نظرة الأقاليم لبعضها، بل يتجاوزها إلى نظرة السكان داخل حدود الولاية الواحدة لبعضهم، الأمر الذي أوجد ثنائية أخرى وهي السكان الأصليون والأجانب، فبرزت الفوارق بين الجماعات السكانية إلى درجة إقصاء الأقليات من المشاركة السياسية واعتبارها مواطنين من الدرجة الثانية، لذلك تشهد إثيوبيا تصاعداً خطيراً في حدة الصراعات الداخلية واتساع نطاقها بين الحكومة الفيدرالية والحركات المتمردة، ففي إقليم أروميا يقود (جيش تحرير أرومو) تمرداً مسلحاً يطالب بالحكم الذاتي، ويواجه إقليم أمهرة تمرداً واسعاً تقوده (ميليشيا فانو) التي تحولت من حركة احتجاجية إلى قوة عسكرية تهدد سلطة الدولة، في ظل رفضها نزع السلاح وتصاعد المواجهات مع الجيش الإثيوبي، لذلك أعلن الأخير إطلاق عملية عسكرية كبرى ضد (مليشيا فانو) بمنطقة الأمهرة، إذ اتهمت أديس أبابا المجموعة المتمردة بعدم الاستجابة المبادرة السلام التي طرحتها الحكومة الفيدرالية، وهو ما ينذر بتفاقم الأوضاع الأمنية المضطربة، فضلاً عن التداعيات المحتملة على المشهد الأمني والسياسي العام في إثيوبيا.

وتكمن إشكالية البحث من أن إثيوبيا عانت من عدة أزمات سياسية خلال فترة حكم (آبي أحمد) انعكست على وحدة الاندماج الوطني وهذا أثر على بناء الدولة، لذلك تحاول هذه الإشكالية الإجابة على التساؤلات الفرعية:

1. أزمة إقليم تيغراي والصراع مع الحكومة الفيدرالية.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

2. الصراعات الإثنية بين الجماعات الإثيوبية.

3. النزاعات الحدودية بين الإقليم الإثيوبية.

4. تعدد الميليشيات المسلحة في إثيوبيا.

وتنطلق فرضية البحث من أن الفيدرالية الإثنية التي تبنتها الدولة منذ التسعينيات تحولت إلى عامل تفجير للنزاعات بدلاً من أن تكون أداة للتماسك الوطني، كما أن أزمات النظام السياسي في إثيوبيا ناتجة عن إخفاقات هيكلية في إدارة التنوع الاثني والسياسي، وغياب مشروع وطني جامع قادر على تحقيق التوازن بين متطلبات الحكم المركزي والمحلي.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لكون هذا المنهج يحاول الإجابة على ما هي أزمات النظام السياسي في إثيوبيا، كما تم الاعتماد على المنهج النظامي وذلك لتحديد المدخلات (المطالب والمساندة) في احترام الدولة للتنوع الاثني عبر معالجات أزمات الدولة، وتحويلها إلى مخرجات على شكل اندماج وطني وطنية.

وتم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تفاقم أزمة إقليم تيغراي، في حين تناول المبحث الثاني أزمة الصراعات الإثنية في إثيوبيا، أما المبحث الثالث تناول أزمة الميليشيات المسلحة في إثيوبيا.

1. تفاقم أزمة إقليم تيغراي

شهدت إثيوبيا منذ تولي (آبي أحمد) السلطة سلسلة من التحولات الجوهرية التي انعكست آثارها سلباً على المشهد العام في إثيوبيا، وفي مقدمتها قيام (آبي أحمد) بتأسيس حزب الازدهار الحاكم ليحل محل الائتلاف الحاكم السابق، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقة بين (آبي أحمد) وجبهة تحرير تيغراي وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية الإثيوبية في شمال البلاد، إذ أثارت التأخيرات المتعددة للانتخابات الوطنية التي وعدت بها منذ فترة طويلة وإعلان تمديد ولاية (آبي أحمد) الأولى كرئيس للوزراء في حزيران 2020 سخط الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وأدى اختيار مجلس ولاية تيغراي لإجراء انتخابات محلية في تحد للأوامر الفيدرالية إلى تأجيج التوترات، إذ عززت الانتخابات الإقليمية من سيطرة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي على الإقليم، كما رأت الجبهة أن (آبي أحمد) انقلب عليها، حينما قرر حل الجبهة الديمقراطية الثورية، وقد حل محلها حزب الازدهار، الذي رفضت جبهة تحرير شعب تيغراي الانضمام إليه، مما ازداد التوتر بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي⁽¹⁾.

(1) نورا علي معروف، تحولات التحالفات السياسية في الداخل الإثيوبي، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 129، 2025، ص 24-25.

وفي تشرين الثاني 2020 تصاعدت التوترات بين حكومة (آبي أحمد) والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، واخذ الوضع منعطفاً مفاجئاً نحو الأسوأ عندما أمر رئيس الوزراء (آبي أحمد) بشن هجوم عسكري على قوات تيغراي، من خلال العملية العسكرية الموسومة بإنفاذ القانون، وكان الهدف الاستراتيجي غير لهذه العملية التخلص من بنية جبهة تحرير تيغراي عبر تفكيك مراكز السلطة لديها، وكبح هيمنتها على الحياة السياسية والاقتصادية لاستعادة مقاليد الحكم المركزي القائم على الحاكم الفرد والأقاليم التابعة للمركز، واستخدم (آبي أحمد) القوة كوسيلة لتسوية الخلاف الأيديولوجي والسياسي بينه وبين الجبهة، وحاول تأطير الحرب على أنها عملية لسيادة القانون والدفاع عن الدستور، وتكللت الحملة العسكرية (لآبي أحمد) على إقليم تيغراي في جولتها الأولى بالنجاح إذ انسحبت قوات الجبهة الثورية لتحرير تيغراي سريعا وأعلنت الحكومة الفيدرالية سيطرتها على الإقليم، وذلك قبل أن تعود الجبهة مجدداً في حزيران 2021 لتستعيد السيطرة على أغلب مناطق الإقليم، وتجبر القوات الحكومية على الانسحاب من المنطقة بعد إيقاع آلاف من جنوده في الأسر.

ولم تكف الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بذلك، ولكنها نقلت المعركة إلى خارج الإقليم وأطلقت مواجهات عسكرية للقوات الحكومية في أقاليم أخرى مثل إقليمي عفر وأمهرة بهدف فك الحصار الذي فرضته الحكومة على إقليم تيغراي، وبعد شهور من الاستقرار النسبي في الأوضاع في ظل هدوء المواجهات العسكرية وتراجع حدتها، اندلعت موجة جديدة من العنف العسكري بين الطرفين بدأت شرارتها في 24 آب 2022، واستطاعت الحكومة الإثيوبية بمساندة دولية وإقليمية من تغيير ميزان القوة العسكرية في الحرب لصالحها، وذلك بعدما زودتها عدة دول بمسيرات طائرات بدون طيار، التي أدت دوراً في تحقيق التفوق النوعي على قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، الأمر الذي اضطر جميع الأطراف الإثيوبية بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفيدرالية من أجل توقيع اتفاق سلام في مدينة (بريتوريا بجنوب إفريقيا) في تشرين الثاني 2022، لتنتهي بذلك الحرب الأهلية الإثيوبية التي استمرت لمدة عامين⁽¹⁾.

وتحت رعاية الاتحاد الإفريقي ووساطة الممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي في القرن الإفريقي الرئيس النيجيري الأسبق (أولسيجون أو باسانجو)، وقعت الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي اتفاق السلام الدائم من خلال الوقف الدائم، وذلك في بريتوريا في جنوب إفريقيا، ووصف المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة هذا الاتفاق بأنه خطوة أولى حاسمة وجريئة نحو إنهاء الصراع المدمر المستمر منذ عامين، وعده الاتحاد الإفريقي خطوة مهمة في الجهود المبذولة لإسكات البنادق وتوفير أساس متين للحفاظ على سيادة إثيوبيا وسلامة أراضيها والوقف الفوري للأعمال العدائية واستئناف وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتضميد الجراح والمصالحة، ووفقاً

(1) المصدر نفسه، ص 25-26.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

لاتفاق السلام تعهد الطرفان بالوقف الفوري والدائم للأعمال العدائية وسحب قواتهما والمجموعات المسلحة التي يسيطران عليها، وأن يمهد هذا الوقف الدائم للأعمال العدائية الطريق لاستعادة النظام الدستوري في منطقة تيغراي والحوار السياسي بين الطرفين، كما أكد الاتفاق على استعادة وجود السلطة الفيدرالية في الإقليم، وضمان تمثيل منطقة تيغراي في المؤسسات الفيدرالية⁽¹⁾، ونزع سلاح جبهة التحرير بالكامل، في غضون ثلاثين يوما من التوقيع، كما ستنتشر الحكومة الفيدرالية قوة الدفاع الوطني الإثيوبية، وكذلك وكالات الأمن الفيدرالية، وإنفاذ القانون في إقليم تيغراي، وسيتم نشر قوة الدفاع الوطنية على طول الحدود الدولية، التي تشمل حدود إثيوبيا مع إريتريا، فضلا عن أنه سوف يتم تسريع وصول المساعدات الإنسانية، واستعادة الخدمات في الإقليم⁽²⁾.

ونص الاتفاق على التزام الجبهة بالامتناع عن دعم أو تشجيع أو التعاون مع أي حركات مسلحة تخريبية في أي جزء من الدولة، وأن تعمل الحكومة على تيسير إسقاط صفة الإرهاب عن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي عبر مجلس نواب الشعب، ويتم من خلال الحوار السياسي بين الطرفين تعيين حكومة انتقالية مؤقتة لتيغراي لحين إجراء الانتخابات في الإقليم لاختيار ممثليه في المؤسسات الإقليمية والفيدرالية وتشكيل لجنة مشتركة لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام تتألف من ممثلين للطرفين والهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) والاتحاد الإفريقي، وفي أعقاب التوقيع على اتفاق السلام، أصدرت الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بيانا مشتركا، أكد اتفاق الطرفين على برنامج تفصيلي لنزع سلاح مقاتلي الجبهة وتسريحهم وإعادة دمجهم، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الأمني على الأرض، وقيام الحكومة بتعزيز تعاونها مع الوكالات الإنسانية للاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية لكل المحتاجين، وتنفيذ إجراءات انتقالية تشمل استعادة النظام الدستوري في منطقة تيغراي، وإطار لتسوية الخلافات السياسية، وإطار السياسة العدالة الانتقالية لضمان المساءلة والمصالحة والحقيقة والتعافي والوقف الفوري لكل الصراعات والدعاية العدائية، ومواصلة الحكومة الإثيوبية جهودها لاستعادة الخدمات العامة وإعادة بناء البنية الأساسية في كافة المناطق التي تأثرت بالصراع، وبالرغم أن اتفاق السلام الدائم قد أثار الكثير من الآمال داخل إثيوبيا وخارجها في إنهاء الصراع الدموي، إلا أن الوضع لا يزال متوترا وهناك الكثير من التحديات التي تقف في طريق السلام الدائم في المنطقة⁽³⁾.

(1) سامي السيد أحمد، الديناميات السياسية في إثيوبيا وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي، مجلة الدراسات الأفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد 45، العدد 1، 2023، ص 792-793.

(2) شيرين جابر، اتفاق السلام الإثيوبي: دلالات وتحديات، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد 33، 2022، ص 42.

(3) سامي السيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 793-794.

م.د علي سعدي عبدالزهره

إن اتفاق بريتوريا يوصف بأنه هش، وذلك لاحتوائه على العديد من الثغرات التي قد تؤدي إلى اندلاع الحرب من جديد، إذ لم يتم تحديد سوى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وتسريح ونزع سلاح مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، أما المبادئ الأخرى مثل حماية المدنيين وتسليم المساعدات الإنسانية، وضمان المساءلة عن الصراع، فقد تركت للتنفيذ بمبدأ حسن النية، كما يفتقر اتفاق السلام وعملية تنفيذه إلى آليات الحماية، وهي إجراءات تتضمن تقاسم السلطة وحل النزاعات، وكذلك لم يتعامل الاتفاق مع الأسباب الكامنة وراء الصراع والمظالم على النحو المتفق عليه، وتشمل هذه القضايا انسحاب القوات الأجنبية من تيغراي، وإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الصراع، وتمثيل حكومة تيغراي في الحكومة الفيدرالية، وعلى الرغم من أن السلام قد صمد لما يزيد عن عامين وتمت استعادة الخدمات الأساسية الكهرباء والاتصالات والخدمات المصرفية وغيرها في إقليم تيغراي، فإن الوضع الإنساني لا يزال متدهورا، مع تزايد الوفيات المرتبطة بالجوع، كما تظل احتمالات تجدد المواجهة المسلحة مرتفعة، وخاصة بين قوات تيغراي والقوات الإريتيرية المتهمه بالبقاء داخل الإقليم ومنع عودة النازحين من المناطق الحدودية، وقد أدى الاستياء الشعبي من الافتقار إلى أي مكاسب اقتصادية أو إنسانية للسلام، ونشاط أحزاب المعارضة في الإقليم، إلى خلق ضغوط متزايدة على الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، مما أدى إلى خلق صراعات خطيرة داخلها، فضلاً عن بلورة خطاب أكثر مواجهة تجاه الحكومة الفيدرالية⁽¹⁾.

وتتعلق إحدى القضايا الخلافية بالأراضي المتنازع عليها بين أمهرة وتيغراي، التي استولت عليها الميليشيات التابعة لإقليم أمهرة في بداية الصراع ولا تزال تسيطر عليها، وقد اقترح المسؤولون الفيدراليون إجراء استفتاء لتقرير مصير هذه المناطق، وهو الخيار الذي يعارضه كل من تيغراي وأمهرة، ويعد الصراع على هذه الأراضي المتنازع عليها معقدا بسبب ارتفاع أعداد النازحين من إثنية تيغراي من هذه المناطق منذ بدء الحرب، ومن شأن عودتهم أن توجه التركيبة السكانية بشكل حاسم نحو تيغراي في حالة إجراء استفتاء، ولكن بدون عودتهم فإن التركيبة السكانية سوف تكون لصالح أمهرة، وبالتالي فإن قضية العودة قد تكون محل نزاع شديد مثل الاستفتاء نفسه، وفي المقابل يوجد قلق حقيقي بين شعب تيغراي من أن العنف قد يندلع مرة أخرى مع إريتريا، لذلك فقد أعلنت سلطات الإقليم أنها لا تزال تحتفظ بأكثر من (270) ألف جندي مسلح، وستظل مترددة في تسريحهم دون وجود ضمانات ملموسة ضد التهديدات من جانب إريتريا، وبالإضافة إلى ذلك أن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا تحدث عن إجراء انتخابات في المناطق التي تم استبعادها من انتخابات 2021 والتي تشمل تيغراي وأجزاء من مناطق العفر وأمهرة وبني شنقول جوموز وأوروميا فمن غير الواضح ما إذا كان إقليم تيغراي جزءا من هذه

(1) محمود زكريا محمود، أزيمات أديس أبابا: مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا في ظل توسع مليشيا فانو، أفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد 5، 2025، ص 283.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

الخطط، إذ رفض المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا إعادة تسجيل الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كحزب سياسي، بعد أن تم حظرها أثناء الحرب باعتبارها منظمة إرهابية⁽¹⁾.

واستضاف الاتحاد الأفريقي اجتماع المراجعة الاستراتيجية لاتفاق بريتوريا في 11 أذار 2024 المراجعة التحديات المستمرة بشأن تنفيذ بنود وقف إطلاق النار، وتحديد الإجراءات المتعلقة بالحوار السياسي والعدالة الانتقالية وتسريع عودة اللاجئين وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وذلك بعد أسبوع من تصريحات إدارة إقليم تيغراي المؤقتة بحصر التعاملات مع الحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بمتابعة الاتفاق من خلال الوسطاء، وأعلن وزير الدفاع (أبراهام بيلاي) عن خطط الحكومة لإعادة المدنيين النازحين لأماكن إقامتهم، تمهيدا لإجراء استفتاء يرمي لتسوية النزاع بشكل نهائي، من خلال تبني الحكومة الفيدرالية خططا لإنشاء هيكل إداري مؤقت في مناطق غرب تيغراي وتخصيص مباشر للموازنة والتمكين المحلي، لحين إجراء الاستفتاء، وهو ما ترفضه إدارة التيغراي، التي ترى الحكومة الفيدرالية تعمل على تغيير الأوضاع الديموغرافية، وتأني تلك التطورات وسط نزوح ما يقرب من (7000) مدني حديثا في غرب و شمال غرب تيغراي وهي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الأمهرة التابعة للحكومة الفيدرالية، وفي هذا أكدت إدارة التيغراي سعيها الحثيث لإقامة سلام آمن واستخدام استراتيجيات حل النزاع سلميا، خاصة حل النزاع الحدودي وفق اتفاق سلام بريتوريا والدستور الاتحادي⁽²⁾.

إن الأزمة لا تزال قائمة وتندرج بتجدد الصراع في شمال إثيوبيا بسبب عدم التزام الحكومة الإثيوبية ببنود الاتفاق فيما يتعلق بخروج القوات الإريترية من الشمال الإثيوبي، وعودة النازحين واسترداد إقليم تيغراي الأراضي الواقعة في غرب الإقليم التي سيطر عليها إقليم أمهرة خلال الحرب الإثيوبية الأخيرة، كما إن (آبي أحمد) قد نجح في تقليص دور وتأثير تيغراي في المشهد السياسي الإثيوبي بعدما ظلت رقماً صعباً في الحكم والسياسة⁽³⁾.

ولم يكتف (آبي أحمد) بإلحاق الهزيمة بالجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وإضعاف قدراتها العسكرية على مدار الحرب التي اندلعت، ولكنه عمل على تغذية الانقسام السياسي بين زعماء الجبهة، في ظل تناحر فصليين رئيسيين أحدهما يتزعمه (غيتاتشو رضا) الرئيس السابق للإدارة المؤقتة لإقليم تيغراي ومستشار رئيس الوزراء لشئون القرن الإفريقي، بينما يتزعم الفصيل الآخر (ديبرسيون جبرمياكل) الرئيس السابق لجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، وربما يضمن (آبي أحمد) بهذا الانقسام صعوبة توحيد الجبهة على الأقل قبل إجراء الانتخابات التشريعية القادمة في عام

(1) محمود زكريا محمود، مصدر سبق ذكره، ص283-284.

(2) شيماء البكش، آفاق السلام المستدام: اتجاهات الصراعات الداخلية في الأقاليم الإثيوبية، حالة إفريقيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد3، 2024، ص15.

(3) أحمد عسكر، ملامح تغير خريطة الفاعلين الأساسيين في الداخل الإثيوبي، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد129، 2025، ص6-8.

م.د علي سعدي عبدالزهره

2026 وعدم استعدادها لنفوذها السياسي مرة أخرى، وأن تظل في حالة احتراب داخلي مستمر بين أطراف متناحرة، إلى جانب وجود بعض التعقيدات التي ربما تعرقل خوض الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي الانتخابات المقبلة في ضوء احتمال عدم تسجيل الجبهة نفسها كحزب سياسي خلال الفترة المقبلة، بعد أن قررت اللجنة الوطنية الإثيوبية للانتخابات يوم 14 أيار 2025 إلغاء الصفة القانونية للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي⁽¹⁾.

مع اتجاه إدارة (آبي أحمد) لتبني سياسات لتمييز الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في أعقاب اتفاق السلام الموقع بين الحكومة الفيدرالية والجبهة، اختارت حكومة (آبي أحمد) إدارة محلية لإقليم تيغراي بأعضاء منشقين عن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، مما دفع الأخيرة في آب 2024 لاستبعاد (غيتاتشو رضا) الحاكم الإقليمي المؤقت للإدارة المؤقتة لتيغراي المعينة اتحادياً من مؤتمرها الرابع عشر، ورد (غيتاتشو) بإعلان أن التجمع باطل ولاغ، قبل أن يطرد نهائياً من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في أيلول 2024، إلى جانب عدد من كبار مسؤولي حركة تحرير تيغراي، وفي 11 آذار 2025 قام موالون للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بمهاجمة الإدارة المؤقتة للإقليم، مما يهدد بإشعال حرب أهلية أخرى في إثيوبيا، فقد قامت قوات دفاع تيغراي المتحالفة مع زعيم الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي (ديبريتسيون جبريمايكل) في هذا الهجوم بتفكيك المكاتب المحلية للجبهة الوطنية لتحرير تيغراي (TIA) المدعومة من الحكومة الفيدرالية، وفتحت النار على المدنيين، واحتجزت أعضاء مجلس وزراء الجبهة في ثلاث مناطق على الأقل في تيغراي، كما نشرت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في 13 آذار 2025 أنها دخلت المكاتب وبدأت خدماتها في عاصمة الإقليم ميكيلي والمنطقة الشرقية من تيغراي⁽²⁾.

ودعت إدارة تيغراي المؤقتة في 12 آذار 2025 المجتمع الدولي والحكومة الفيدرالية الإثيوبية إلى ممارسة كل الضغوط اللازمة على القوات المناهضة لها، ومنذ ذلك الحين حذرت عدة حكومات أوروبية من السفر إلى إثيوبيا وشجعت مواطنيها على المغادرة أو تخزين الإمدادات في حال تدهور الوضع، وقد تتصاعد الحرب الأهلية المشتعلة في تيغراي بسرعة إلى حرب بالوكالة أو حرب إقليمية بين الخصمين القديمين إثيوبيا وإريتريا، إذ تسعى إريتريا إلى تأمين مصالحها والمحافظة على نفوذها بينما تسعى إثيوبيا إلى الوصول إلى البحر الأحمر والضغط على إريتريا⁽³⁾.

وتظل المخاوف قائمة من اندلاع حرب جديدة في شمال إثيوبيا بين قوميتي تيغراي وأمهرة من أجل السيادة على منطقة غرب تيغراي (وولكيت وراية) التي كانت تسيطر عليها جبهة تحرير تيغراي منذ صعودها للسلطة في تسعينيات القرن الماضي، قبل أن تستولى عليها قومية أمهرة عقب اندلاع الحرب الأخيرة في تيغراي، كما أن إدارة

(1) المصدر نفسه، ص 8.

(2) أميرة محمد عبد الحليم، محفزات توسع الحرب الأهلية في إثيوبيا، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 129، 2025، ص 33.

(3) المصدر نفسه، ص 33-34.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

(آبي أحمد) قد تطلب المساعدة من قوات دفاع تيغراي لإنهاء سيطرة أمهرة على غرب تيغراي، وهو ما ينذر باحتمال اشتعال الموقف في هذه المنطقة مجدداً، لا سيما في ضوء استمرار وجود القوات الإريتريّة هناك إلى جانب أمهرة، بما يعقد الأوضاع الأمنية في هذه المنطقة، وقد يكون له تأثيره على توتر العلاقات الإثيوبية الإريتريّة وصولاً إلى صدام عسكري محتمل⁽¹⁾.

ويعاني إقليم تيغراي من الأوضاع الإنسانية في ضوء ضعف الالتزام والاستجابة من جانب الحكومة الإثيوبية، فعلى الرغم من توقف الحرب التي أودت بحياة (600) ألف مواطن في الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه نحو 6 ملايين، ونزوح ما يقارب المليون شخص، فضلاً عن معاناة ما يقارب خمسة ملايين من المجاعة، في ظل الحصار الفيدرالي وقطع الخدمات الأساسية، إلا إن الأزمة الغذائية الطاحنة في أعقاب توقف المزارع وتلف المحاصيل ونفوق الماشية التي تركت نحو (90%) من سكان الإقليم يعانون من سوء التغذية⁽²⁾.

إن تفاقم الأزمة في إقليم تيغراي تشير إلى العودة إلى الصراع المستمر في البلاد منذ 2022 بين نظام (آبي أحمد) والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، فبالرغم من قرار وقف إطلاق النار الهش بين القوات المتحاربة لبدء في هدنة إنسانية لمعالجة الوضع الإنساني المتدهور في شمال البلاد، ولا تزال أسباب الصراع قائمة بين أطرافها، فرغم إعلان حكومة (آبي أحمد) عزمها إطلاق حوار وطني في البلاد، إلا أن إجراءات التنفيذ بطيئة، الأمر الذي سيكون له آثاره السلبية على السلام في البلاد، وما ينتج عنها من حرب أهلية قد تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإثيوبية المعقدة⁽³⁾.

2. أزمة الصراعات الإثنية في إثيوبيا

تتعدد أسباب النزاع المسلحة في إثيوبيا وتتصاعد تلك النزاعات من وقت لآخر، حتى أضحت النزاعات المسلحة في إثيوبيا تقليداً، إذ لا يكون الانتقال أو التغيير الحكومي داخل الدولة طبيعياً بدون اضطرابات، ودائماً ما يقترن بالعملية الانتقالية عدم استقرار سياسي ونزاع مسلح، وليس من المبالغة بأن تاريخ إثيوبيا هو تاريخ الحروب والنزاعات المسلحة، ودائماً ما فشلت الحكومة في حلها سلمياً، مما أدخل الدولة في توتر دائم وعدم

(1) أحمد عسكر، النمط الصراع في إثيوبيا... محفزات وممانعات وقوع انقلاب عسكري، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 113، 2024، ص33.

(2) شيماء البكش، مصدر سبق ذكره، ص16.

(3) منى خيرى مصطفى الشورى، الهندسة السياسية ودورها في إدارة التعددية الإثنية دراسة حالة إثيوبيا 2018-2022، مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، جامعة القاهرة، العدد 38، الجزء 6، 2023، ص538-539.

م.د علي سعدي عبدالزهره

استقرار في جميع مناحي الحياة، وقد يتعدى تأثير تلك النزاعات إلى دول الجوار الإقليمي، وأصبحت أعمال الشغب والتخريب وانتهاك حقوق الإنسان وعدم الاستقرار السياسي هي السمات المميزة للدولة، لذلك صنفَت الدولة الإثيوبية من قبل تقرير (مشروع بيانات الأحداث وأماكن النزاعات المسلحة) في المرتبة الأولى على مستوى العالم في النزاعات العشرة المثيرة للقلق في عام 2021، وكذلك الحال من قبل (مجموعة الأزمات الدولية) التي صنفت إثيوبيا في المرتبة الثانية بين الدول العشر التي يجب مراقبتها، وبالتالي فإن حالة النزاع في إثيوبيا لا تتحول من سيئ إلى أسوأ فحسب، بل تضع الدولة على شفا الانهيار والانقسام⁽¹⁾.

وتتأجج النزاعات داخل الدولة الإثيوبية بين ولايات ذات تركيبة إثنية مختلفة تطالب بمزايا مضاعفة، في حين تطمح أخرى بالاستقلال، مما يؤثر على تشتت الدولة داخليا، إذ تزداد بها حالة التوتر بين الإثنيات المكونة للدولة، كما تتخذ الدولة الإثيوبية نظام الحكم المعتمد على الإثنية، وذلك من أجل التعامل مع التعدد الإثني بأطيافه اللغوية والدينية والعرقية، إذ ينظر إلى أن الفيدرالية الإثنية التي تتخذها الدولة وسيلة للقضاء على أسباب الاحتراب الداخلي، إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع، إذ تناسبت آلاف النزاعات بين تلك الإثنيات وتحولت الاشتباكات إلى مواجهات واسعة النطاق، مما جعل الدولة على شفا حرب أهلية، بما تشكله تلك الحرب من تداعيات داخلية على تكوين الدولة وإقليمية على دول الجوار الجغرافي، واحتلت إثيوبيا المرتبة (13) على مستوى العالم في مؤشر الدول الهشة عام 2022 من أصل (179) دولة شملها المؤشر، وهي تلك الدول التي لا تستطيع فرض سيطرتها والقيام بوظائفها على جزء كبير من أراضيها، إذ تتسم بارتفاع وتيرة النزاعات المسلحة داخل حدودها لأسباب عرقية ودينية ولغوية فضلاً عن احتدام المواجهات بين القوات النظامية من الجيش والشرطة في مواجهة النزاعات والاضطرابات الداخلية، وتزايد العنف ضد المدنيين، وتدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وغياب الأمن، وضعف الإنتاج الاقتصادي، وانتشار الفساد المالي والإداري⁽²⁾.

إن تكريس ثنائية (الأنا والآخر) في إثيوبيا لا يقتصر فقط على نظرة الولايات لبعضها، بل يتجاوزها إلى نظرة السكان داخل حدود الولاية الواحدة لبعضهم، الأمر الذي أوجد ثنائية أخرى وهي السكان الأصليون والأجانب، فكل جماعة إثنية تشكل الأغلبية في الولاية ينظر إليها باعتبارها السكان الأصليين وأصحاب الأرض، وفيما عدا ذلك فهم أقليات إثنية داخل الولاية، وينظر إليهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، فعلى سبيل المثال ينص الدستور الخاص بولاية بني شنقول، وهي إحدى الولايات العشر التي تتألف منها إثيوبيا، إذ تتبع بصفة أصيلة

(1) أنور سيد كامل عامر وعلاء محمد بن حماد عبدالقادر، التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة 1997-2023م: دراسة في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، مصر، المجلد 33، العدد 64، 2024، ص16-17.

(2) أنور سيد كامل عامر وعلاء محمد بن حماد عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص17-18.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

خمس جماعات إثنية، وما عدا ذلك يتم التعامل مع الإثنيات الأخرى كأهم مواطنون من الدرجة الثانية، ولا يسمح لهم بتشكيل أحزاب لتمثيلهم في الهيئات التشريعية بالولاية، رغم أن الإثنيات الأخرى تشكل مجتمعة نحو (40%) من سكان الولاية⁽¹⁾.

إن أوجه القصور التي أفرزتها الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا ينصرف إلى الكم الهائل من الصراعات التي اندلعت بين الجماعات الإثنية القاطنة لولايات متجاورة منذ الأخذ بالشكل الفيدرالي، الأمر الذي أدى إلى إخفاق الفيدرالية في إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا، ولم تعد الصراعات قاصرة على الجماعات الإثنية بل بين الولايات الفيدرالية الإثيوبية وبعضها البعض، هذه الصراعات التي انتقلت من المستوى الاتني واصطبغت بصبغة إقليمية أو ما يُعرف تدور في إطار التنافس ذي الجذور القديمة بين الجماعات الإثنية حول الموارد المائية والأراضي الزراعية، ولعل أبرز الأمثلة في هذا الشأن الصراع بين ولايتي الأمهرة والتيفغري في شمال إثيوبيا، الذي تعود جذوره لعام 1991 حينما سيطرت تيغري على السلطة في إثيوبيا، وأحكمت قبضتها على أراض تابعة لإقليم الأمهرة⁽²⁾.

وتتفاقم التوترات الإثنية في كثير من المناطق الإثيوبية: مثل أوروميا وتيفغري وبني شنقول وعفار، والإقليم الصومالي الأثيوبي وأمهرا وغيرها، ويتورط في تلك المواجهات السكان المحليون والميليشيات المحلية، وبعض القوات الخاصة التابعة للإدارات الإقليمية، ويتم استخدام المدفعية الثقيلة في بعض تلك المواجهات مما يتسبب في سقوط عشرات القتلى ونزوح الآلاف، الأمر الذي يفاقم التوترات السياسية والأزمات الإنسانية في البلاد بسبب الحاجة إلى المياه والغذاء والمأوى والرعاية الصحية⁽³⁾، وتشهد إثيوبيا سلسلة من الصراعات والنزاعات السياسية داخل عدد من الأقاليم التي أثرت بشكل كبير على استقرار المشهد السياسي الداخلي في البلاد، وقد سلطت الحرب الإثيوبية في إقليم تيغري على حجم التحديات الداخلية في إثيوبيا، ويعزز الصراعات الدائرة في إقليم أمهرة بين السلطات الحكومية وميليشيا فانو، وهو ما يشكل تهديدا للمستقبل الدولة الإثيوبية في ضوء احتقان النزاعات العرقية في أنحاء البلاد وارتدادات ذلك السلبية على الاستقرار السياسي والأمني في الداخل الإثيوبي⁽⁴⁾.

وتشكل الصراعات الداخلية في إثيوبيا تهديدا خطيرا لاستقرار البلاد ومستقبلها، وقد أدت هذه النزاعات العرقية والسياسية إلى تداعيات واسعة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، إذ أدت الصراعات

(1) جهاد عمر الخطيب، مأزق الفيدرالية الإثنية، آفاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد2، 2021، ص121.

(2) المصدر نفسه، ص121-122.

(3) عمار العركي: الصراعات الداخلية في إثيوبيا ومستقبل الدولة، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد18، 2021، ص71-72.

(4) نادية عبد الفتاح، خريطة الصراعات الداخلية في إثيوبيا وتحديات الاندماج الوطني، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد129، 2025، ص15.

م.د علي سعدي عبدالزهره

الداخلية في إثيوبيا إلى تقويض الاستقرار السياسي وزعزعة سلطة الحكومة الفيدرالية، مما جعل البلاد تواجه أحد أكبر التحديات في تاريخها الحديث، نتج عن هذه الصراعات إضعاف السلطة المركزية، وتراجع الثقة بالحكومة بسبب عدم قدرتها على احتواء العنف وحماية المواطنين، فالتحديات التي يواجهها النظام الفيدرالي الإثيوبي نتيجة تصاعد النزاعات بين الأقاليم أدت إلى ضعف قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرتها، لاسيما في مناطق مثل أرومويا وأمهرة وتيغراي، إذ تشكل الجماعات المسلحة تهديدا مباشرا للسلطة الفيدرالية، وتتسبب في أزمة شرعية للحكومة الإثيوبية، مما زاد من عدم الاستقرار السياسي لاسيما مع استمرار القتال بين القوات الحكومية والمليشيات المحلية مثل فانو وجيش تحرير أرومو، كل ذلك ينذر باحتمال تفكك الدولة وزعزعة استقرارها وتعميق أزمة الاندماج الوطني في إثيوبيا⁽¹⁾.

3. أزمة المليشيات المسلحة في إثيوبيا

تصاعدت أعمال العنف في إقليم أرومويا، وبعد الأخير أكبر أقاليم إثيوبيا من حيث المساحة والسكان، إذ يشهد تمردا مستمرا يقوده جيش تحرير أرومو، الذي يسعى لحكم ذاتي أوسع أو حتى الاستقلال، وشهد الإقليم تصاعدا في أعمال العنف بين جماعات الأرومو والأمهرة، ففي كانون الأول 2022، اندلعت اشتباكات في (منطقة كيرامو) نتج عنها مقتل العشرات ونزوح المئات، وتبادلت الجماعات المسلحة من الطرفين الاتهامات بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين، وتصف الحكومة جيش تحرير أرومو بالمنظمة الإرهابية، لكن السكان المحليون يتهمون الحكومة بممارسة قمع شديد ضد الأرومو⁽²⁾، وقد عانى الأخير من انتهاك حقوقهم والتمييز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي مارسته الحكومات المتعاقبة ضدهم، لذاك تطالب أئمة الأرومو بالحقوق السياسية وحقوق الإنسان، وذلك عقب مقتل مغني مشهور من أبناء الأرومو بعد تلقيه تهديدات بالقتل، وأسفرت الاحتجاجات والاشتباكات عن مقتل المئات واعتقال الآلاف، وملاحقة الناشطين وحصار المناطق وقطع الإنترنت، مما فجر موجة غضب واسعة في أوساط الأرومو، وأدى إلى فقدانهم الثقة في رئيس الوزراء (أبي أحمد) الذي خذلهم بعد أن كانوا يعلقون عليه آمالا كبيرة⁽³⁾.

وتصاعدت التوترات بين الحكومة الإثيوبية وجيش تحرير أرومو بشكل كبير لاسيما بعد فشل محادثات السلام التي انطلقت جولتها الأولى في 3 أيار 2023، وانتهت جولتها الأخيرة في تنزانيا في أواخر تشرين الثاني

(1) المصدر نفسه، ص 17-19.

(2) المصدر نفسه، ص 15.

(3) أسماء الحسيني، إثيوبيا.. أزمات داخلية وخارجية متعددة، آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد 4، 2024، ص 299.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

2023 دون اتفاق، ويعد جيش تحرير أورومو الذي تشير إليه الحكومة باسم (جيش تحرير أورومو - جبهة تحرير أورومو) (شين Shane) بمثابة جماعة متمردة مسلحة انشقت عن جبهة تحرير أورومو بعد رفض قادة جناح العمليات المسلحة للجبهة نزع سلاحها في عام 2018 نتيجة لعدم ثقتهم في الإصلاحات السياسية التي وعد بها رئيس الوزراء الإثيوبي (آبي أحمد)، وأعلنوا انفصالهم عن الجناح السياسي للجبهة في عام 2019، وحافظوا منذ ذلك الحين على تمرد مناهض للحكومة في المناطق الطرفية من غرب أوروميا⁽¹⁾.

وقد توسع جيش تحرير أورومو بشكل كبير في الفترة (2020-2022) وسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي في المناطق الريفية وشبه الريفية في جميع أنحاء المنطقة، وإلى جانب السيطرة على الأراضي تضم أنشطته هجمات ضد قوات الشرطة والجيش، وجدير بالذكر أن حكومة إقليم أوروميا قد وقعت مع فصيل منشق عن جيش تحرير أورومو (OLA) في 3 كانون الأول 2024 اتفاق سلام يتضمن ترتيبات لنزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع، ويأتي هذا الاتفاق في أعقاب إعلان الزعيم المنشق (ساجني ناجاسا) أن فصيله لم يعد يعمل تحت قيادة جيش تحرير أورومو متهم زعيمه (كومسا دريبا) بالاستبداد، وفي المقابل انتقد جيش تحرير أورومو اتفاق السلام زاعماً أنه تم التوصل إليه مع قادة تم فصلهم من صفوفهم قبل أشهر بسبب سوء السلوك⁽²⁾.

لذلك تقوم استراتيجية الحكومة في مواجهة جيش تحرير أورومو على المواجهة العسكرية وفرض حصار على إقليم أوروميا الإجبار السكان على طرد مقاتلي (OLA) من وسطهم، والحيلولة دون هروبهم إلى الأقاليم الأخرى، إذ طلبت حكومة أوروميا الإقليمية حكومات الأقاليم الأخرى إغلاق مناطقها الحدودية المتاخمة لأوروميا من خلال نشر القوات على تلك الحدود، وكذلك منعهم من جهة أخرى من الفرار إلى الدول المجاورة من خلال توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية مع كل من كينيا وجنوب السودان⁽³⁾.

وتواجه الحكومة الإثيوبية تمرداً كبيراً في إقليم أمهرة ثاني أكبر الأقاليم الإثيوبية من حيث عدد السكان وذلك بقيادة ميليشيا (فانو)، التي تشكلت في البداية كحركة احتجاجية ضد الحكومة الفيدرالية السابقة بقيادة جبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF)، وقد قاتل نشطاء (فانو) في البداية إلى جانب الحكومة الفيدرالية في حرب تيغراي خلال الفترة (2020-2022)، واستولت الميليشيا على الأجزاء الغربية من إقليم تيغراي، وسيطرت عليها بدعم من القوات الخاصة الإقليمية الأمهرية، وتدافع ميليشيات (فانو) عن استعادة الحكم على الأراضي الأمهرية التقليدية التي تشمل مناطق غرب وجنوب إقليم تيغراي، وتدعم المجتمعات المحلية هذه الميليشيات، وغالبا ما تضم

(1) محمود زكريا محمود، مصدر سبق ذكره، ص 282.

(2) المصدر نفسه، ص 283.

(3) عبد القادر محمد علي، التطورات السياسية والعسكرية الراهنة في إثيوبيا وتداعياتها الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية، 9 حزيران 2022، ص 6.

م.د علي سعدي عبدالزهره

قيادتها أعضاء سابقين في القوات المسلحة الإقليمية أو الفيدرالية⁽¹⁾، وقد أدت مليشيا فانو وقوات أمهرا الإقليمية دورا حاسما خلال حرب تيغراي، في ترجيح كفة الجيش الفيدرالي الإثيوبي والخروج من الحرب منتصرا، من خلال القوة البشرية الهائلة التي قدمتها إثنية أمهرا لقتال ضد إثنية تيغراي، وتضمنت أهداف فانو الأولية للمشاركة في حرب تيغراي استعادة السيطرة على عدد من المناطق المتنازع عليها بين إقليمي أمهرا وتيغراي، ويقدر عدد مقاتلي مليشيا فانو بـ (120) ألف مقاتلي بخلاف المتعاونين معهم على مستوى الأجهزة الدولة والمدنيين بمختلف المدن في إقليم أمهرا، وتعد منطقة (شرق إقليم أمهرا منطقة ولو وعاصمتها مدنية ديسي) هي مصدر تجنيد أكبر فصيل مسلح تابع لفانو ويقوده (ميرت داناجو)⁽²⁾.

وبعد انتهاء حرب تيغراي بتوقيع اتفاق السلام في تشرين الثاني 2022 تحولت مليشيا فانو من حركة احتجاجية شبابية، إلى جماعة مسلحة أكثر قوة وتأثيرا في شمال البلاد، وتعد القوة الثانية في الشمال الإثيوبي بعد جبهة تحرير تيغراي، إذ رفضت فانو تسليم سلاحها الذي تم تزويدهم به من جانب الجيش الفيدرالي الإثيوبي خلال حرب تيغراي بذريعة عدم قدرة رئيس الوزراء (آبي أحمد) على انتزاع أسلحة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، بعد توقيع معاهدة السلام ما يفرض على أبناء جماعة أمهرا الاحتفاظ بأسلحتهم للاستعداد للدفاع عن أنفسهم حال قيام التيغراي بشن هجوم عليهم، وقد شكل قرار الامتناع عن تخلي فانو عن أسلحتها مصدرا للتوترات بين الميليشيا والحكومة الإثيوبية، فقد أدى هذا إلى تمرد كبير للقوات الرسمية التابعة لحكومة إقليم أمهرا تعاطفا مع فانو، وفي نيسان 2023 اندلعت اشتباكات عنيفة بين مليشيا فانو وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، عندما قامت قوات الأمن الإثيوبية بحملة اعتقالات جماعية للمدنيين من الأمهرة، وإعلان حالة الطوارئ في عدد من مدن إقليم أمهرا مثل بحر دار وجوندر ولا لبييلا وهي من أكبر مدن شمال البلاد من حيث الكثافة السكانية⁽³⁾.

وقادت هذه الأحداث إلى سلسلة من الاحتجاجات في مختلف مدن إقليم أمهرا ما أدى لتهديد ميليشيا فانو بدخول مدينة جوندر بالقوة الإطلاق سراح المئات من عناصرنا المعتقلين، وأسفرت موجة المواجهات عن انضمام نحو (50%) من رجال القوات التابعة لحكومة إقليم أمهرا إلى ميليشيا فانو، وقد ارتفعت وتيرة التصعيد في آب 2023 بين مليشيا فانو وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية بعد استيلاء مقاتلي فانو على مدينة لالبييلا التاريخية، الذي على أثره طالبت حكومة الإقليم بإعلان حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر، كما نفذت قوات الدفاع الإثيوبية غارة بطائرات الدرونز في بعض المناطق في الإقليم، مما أسفر عن مقتل (26) شخصا، كما قام الجيش

(1) محمود زكريا محمود، مصدر سبق ذكره، ص 281.

(2) صلاح خليل، اتجاهات المحادثات المتعثرة بين الحكومة الإثيوبية والمليشيات المسلحة، حالة إفريقيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد 6، 2024، ص 22.

(3) المصدر نفسه، ص 22-23.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

الإثيوبي بإجراء عمليات تفتيش داخل المنازل، وبدأت في القتل خارج نطاق القانون ضد السكان، ومعظمهم من الشباب، إذ تم تنفيذ الإعدام فيما لا يقل عن (70) مدنيا⁽¹⁾.

وأعلن الجيش الإثيوبي خلال تشرين الأول 2024 إطلاق عملية عسكرية كبرى ضد مليشيا فانو بمنطقة الأمهرة، إذ اتهمت أديس أبابا المجموعة المتمردة بعدم الاستجابة المبادرة السلام التي طرحتها الحكومة الفيدرالية، وهو ما ينذر بتفاقم الأوضاع الأمنية المضطربة، فضلاً عن التداعيات المحتملة على المشهد الأمني والسياسي العام في إثيوبيا، كما قام الجيش الإثيوبي بعمليات اعتقال جماعية في منطقة الأمهرة، فضلاً عن توقيف العديد من الموظفين الحكوميين المشتبه في تواطؤهم مع فانو، وفي المقابل أعلنت مليشيا فانو في 8 تشرين الأول 2024 قيام عناصرها بقتل قيادي في الجيش الإثيوبي بالإضافة لنحو (270) من القوات الإثيوبية، وذلك في إطار المعارك العنيفة في عدة مناطق بين مليشيا فانو والقوات الحكومية⁽²⁾.

وحذرت العديد من التقارير الغربية من إمكانية تعدد التوترات الراهنة في إقليم الأمهرة إلى أقاليم أخرى في الداخل الإثيوبي، ولاسيما في ظل حالة الاحتقان الموجودة بالفعل في بعض الأقاليم، على غرار التوترات الراهنة داخل النخب السياسية في إقليم التيغراي ووجود حالة من الانقسام بين هذه القيادات بشأن اتفاقية السلام مع أديس أبابا، وفكرة عودة جبهة تحرير التيغراي للمشهد السياسي الإثيوبي مرة أخرى، يضاف لذلك التوترات المتزايدة في إقليم العفر أو عقار وأوروميا والصومال الإثيوبي، ومن ثم متصاعد الاشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر فانو بإقليم الأمهرة يمكن أن يؤدي إلى تعدد هذه التوترات إلى مزيد من الأقاليم الإثيوبية، وإعادة هيكلة التحالفات القائمة، ولاسيما في ظل العلاقات المتوترة للحكومة الفيدرالية في أديس أبابا مع بعض القوميين من العرقيات الإثيوبية المختلفة، بل إن هناك بعض التقارير الغربية أشارت إلى احتمالية أن تدفع مليشيا فانو لبلورة تحالف مع جيش تحرير أوروميا وهو ما قد يشكل تهديداً بالنسبة للحكومة الفيدرالية في أديس أبابا، ولاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تواجهها إثيوبيا بسبب تداعيات حرب التيغراي، التي أدت إلى تزايد حاد في مستويات التضخم في البلاد، بل دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استبعاد إثيوبيا من قانون النمو والفرص في إفريقيا، وهو ما أدى إلى تداعيات سلمية حادة بالنسبة للصادرات الإثيوبية⁽³⁾.

وتقوم استراتيجية الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا في مواجهة فانو على محاور ثلاثة الأول، محور إعلامي متعلق بوضع العملية تحت شعار عملية إنفاذ القانون، والتأكيد على أن الحكومة تستهدف جماعات مسلحة غير

(1) المصدر نفسه، ص23.

(2) تقديرات المستقبل، مليشيا فانو: لماذا أطلقت إثيوبيا عملية عسكرية جديدة في منطقة الأمهرة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبي ظي، 10 تشرين الأول 2024، ص1-2.

(3) تقديرات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص4.

م.د علي سعدي عبدالزهره

نظامية متورطة في مجموعة من الأنشطة غير القانونية، كإثارة الاضطرابات الأمنية على أساس عرقي أو ديني وتهريب المخدرات وتعطيل النقل والاستيلاء على الأراضي، والمحور الثاني مطالبة سلطات إقليم أمهرة لعناصر فانو بالتسجيل ضمن بنية قوات الأمن الحكومية ومطالبة السكان بتسجيل الأسلحة النارية متوعة المخالفين بالمساءلة القانونية، وهو ما يمنح المبرر للقوات الحكومية للاشتباك المسلح مع العناصر الرافضين واعتقالهم، والمحور الثالث محاولة تفتيت جبهة الأمهرة من خلال فتح قنوات تفاوض مع بعض الأطراف الأمهرية بغرض تحييدها في هذا الصراع، ولا سيما الجهات التي ترى أن النشاط المليشياوي لفانو قد قزم دور الأمهرة الذين يعتبرون أنفسهم تاريخياً نواة أساسية لمشروع الدولة الإثيوبية، فضلاً عن رغبة رئيس الوزراء في تسويق نفسه كقائد قادر على فرض هبة الدولة، واكتساب دعم فئات إثيوبية كانت متخوفة من نفوذ القوميين الأمهرة المتصاعد خلال السنوات الماضية، بالنظر إلى التجربة التاريخية الإثيوبية التي كانت تحية للأمهرة فيها الطبقة الحاكمة أو ما يصفه البعض بالاستعمار الداخلي للشعوب الإثيوبية، واكتساب دعم شرائح من قوميات مختلفة متنازعة مع الأمهرة، وإضعاف التيارات السياسية الأمهرية القومية بتصفية القوى العسكرية التي تساندها⁽¹⁾.

ولا تقتصر الاشتباكات المسلحة على إقليم أمهرة وأوروميا بل شملت اقاليم عديدة، ومنها إقليم بني شنقول، إذ شهد هذا الإقليم الذي يضم سد النهضة بدوره تصاعداً في العنف العرقي بين قوميات القمز والأمهرة والأورومو، إذ تتصارع هذه الجماعات على النفوذ السياسي والموارد الطبيعية، وتاريخياً تعود أصول سكان الإقليم إلى القبائل العربية في شرق السودان، مما يضيف بعداً عرقياً ودينياً على هذه الصراعات، وفي كانون الثاني 2022 اندلعت اشتباكات في بلدة (تونجو) بين جماعات مسلحة والقوات الفيدرالية، مما أدى إلى نزوح أكثر من (20) ألف لاجئ، وتزامنت هذه الأحداث مع تزايد التوترات في المنطقة، إذ تعرضت مخيمات اللاجئين للنهب والحرق مما فاقم الأزمة الإنسانية، هذا وقد تفاقم النزاع بعد مطالبات الأمهرة بضم أجزاء من الإقليم إلى منطقتهم⁽²⁾، إذ تفتح مليشيات الأمهرة منذ وصول (آبي أحمد) للسلطة في 2018 اشتباكات عسكرية ذات طبيعة عرقية، إذ دار الصراع بين السكان الأصليين ومستوطني المنطقة من قومية الأمهرة، حتى وصلت الأمور إلى اشتباكات دامية في أبريل 2021 بعد تعرض السكان الأصليين لحمولات عنف ممنهجة تضمنت تهجيرهم من أراضيهم، والدفع بهم إلى حدود السودان، وفي الإطار نفسه اتسعت دائرة الصراع حتى وصلت إلى (منطقة كواره) وهي المنطقة الأقرب لسد النهضة من الناحية الشمالية وتكتسب أهمية استراتيجية كبرى⁽³⁾.

(1) عبد القادر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص3-5.

(2) نادية عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص15-16.

(3) نرمين سعيد، اتساع الصراعات الإثيوبية.. التفكك قد لا يكون مستبعداً، تقديرات مستقبلية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد30، 2021، ص71.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

ولم تسلم الحدود الإثيوبية مع الصومال من اشتباكات عسكرية دامية بين العيسى والعفر، إذ تبعد تلك المنطقة عن الصومال حوالي (37 كم) مما يجعل أي توتر فيها شديد الحساسية بالنسبة للحكومة الإثيوبية، لأنه قد يدفع قبائل العيسى المنتمية للصومال لشن هجوم على إقليم العفر من جهة الشرق لتخفيف الضغط الناجم عن الهجمات بالأسلحة الثقيلة من قبل قبائل العيسى⁽¹⁾، فضلاً عن النزاع بين إقليمي هراري والصومال الإثيوبي، وتتعلق هذه الخلافات بالموارد والأراضي الزراعية، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مسلحة بين المجموعات المحلية من كلا الجانبين، وتستمر هذه التوترات في التأثير سلباً على الاستقرار المحلي مع تسجيل حوادث عنف متكررة⁽²⁾، ويضاف إلى ذلك قيام الحكومة الإثيوبية بالوساطة بين ولايتي العفر والصومال الإثيوبي، إذ تشهد الولايتان نزاعاً حدودياً ذي جذور تاريخية في المنطقة الفاصلة بينهما، التي تشكل أهمية خاصة، لأنها تضم الطريق السريع والسكك الحديدية التي تربط بين أديس أبابا وجيبوتي، وقد تصاعد هذا النزاع إلى حد الاشتباكات بين الجانبين نهاية آذار 2023، ويتهم إقليم الصومال (آبي أحمد) بدعم العفر في نزاعهم الحدودي، لأن الأخيرة كانت جزءاً من تحالف أديس أبابا ضد جبهة تيغراي، لذلك فإن المشهد في إثيوبيا لا يعبر إلا عن حالة من الاقتتال الأهلي⁽³⁾.

إن هناك أزمة ثقة في عدد من المؤسسات الحكومية الإثيوبية، لا سيما الجيش الإثيوبي نتيجة الضغوط السياسية الداخلية في البلاد، إذ يتسم الوضع داخل المؤسسة العسكرية الإثيوبية بالتوتر في ظل التحديات التي تواجه إدارة (آبي أحمد)، إذ تنامي الشعور بعدم الارتياح في صفوف الجيش الإثيوبي مدفوعاً بارتفاع عدد القتلى في القتال الدائر في أمهرة وأورومو وغيرهما، وتفاقم الانشقاقات، وانخفاض معنويات الجنود، فقد أثر الصراع المسلح المستمر مع مختلف الحركات المسلحة بما في ذلك ميلشيات فانو الأمهرية وجيش تحرير أورومو سلباً على فعالية الجيش واستعداده القتالي، في حين تظل محاولات الحكومة الإثيوبية لمعالجة هذه التحديات غير كافية⁽⁴⁾.

وهناك بعض القوميات في الأقاليم الإثيوبية تشعر بخيانة (آبي أحمد) لها مثل أمهرة عقب تجاهله لها في اتفاقه الأخير مع جبهة تحرير تيغراي، والدخول في صراع مسلح مع ميلشيا فانو الأمهرية، في حين تتخوف أقاليم إثيوبية أخرى على مكتسباتها الاستراتيجية في ظل نظام الفيدرالية العرقية القائم في البلاد في حال تمرير (آبي أحمد) مشروعه السياسي والتخلص من الفيدرالية العرقية لصالح نظام أكثر مركزية في يد رأس السلطة بأديس أبابا، وما قد يعنيه ذلك من تقليص لنفوذ وسلطات إدارات الأقاليم الإثيوبية وإطلاق يد (آبي أحمد) للتحكم في سياسات

(1) المصدر نفسه، ص 71.

(2) نادية عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(3) تقديرات المستقبل، اتفاق سلام جديد! هل تكرر الحكومة الإثيوبية سيناريو جبهة تيغراي مع جيش أورومو، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبي ظي، العدد 1793، 10 نيسان 2023، ص 2.

(4) أحمد عسكر، ملامح تغير خريطة الفاعلين الأساسيين في الداخل الإثيوبي، مصدر سبق ذكره، ص 9.

م.د علي سعدي عبدالزهرة

الأقاليم، بما قد يعنى تفاقم التوترات التي ربما تؤدي إلى توسع الصراعات والنزاعات السياسية والعرقية في البلاد، وانعكاسات ذلك المحتملة على مستقبل استقرار النظام الإثيوبي الحاكم في المرحلة القادمة⁽¹⁾.

وتسببت تلك النزاعات المسلحة في حدوث سلسلة من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل غير القانوني والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب، والعنف العرقي القائم على النوع، والهجمات ضد اللاجئين، وانتهاكات الالتزامات عدم الإعادة القسرية، والتهميش القسري للمدنيين، ويؤكد مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن العديد من الجهات الفاعلة في النزاعات بما في ذلك الجيش الإثيوبي قد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن الاعتقالات الجماعية التعسفية، وعمليات قتل واختطاف للمدنيين، والتجنيد الإجباري من قبل قوة الدفاع الوطني الإثيوبية ولاسيما في ولاية أروميا، وتعرضت مواقع التراث الثقافي للصور والنهب وكذلك المرافق الصحية والمصانع والمنشآت المدنية الأخرى⁽²⁾.

إن الحوار والسلام الوطني في إثيوبيا لا ينفصل عن السلام الإقليمي المتأزم، سواء بين الأقاليم وبعضها البعض أو بين الأقاليم والحكومة الاتحادية، فعلى الرغم من الخلافات الناشئة بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي التي وصلت إلى حد المواجهة المسلحة، والناجمة بالأساس عن الخلافات على المشروع السياسي (لأبي أحمد) الذي استهدف به إعادة صياغة النظام السياسي ومن ثم بناء الأمة، فإن الخلافات الجوهرية متجذرة ومتنامية بنفس السياقات والدوافع على كافة المستويات الإقليمية للأقاليم الإثيوبية، على النحو الذي يفرض أولويات حاسة للتركيز على الحوار الوطني باعتباره منصة أشمل لمعالجة القضايا التي لا تزال عالقة ولم تحسمها الاتفاقيات المنفردة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم الفرعية من جهة وبين الأخيرة وبعضها البعض من جهة أخرى⁽³⁾.

3. الخاتمة:

يعاني النظام السياسي الإثيوبي من اختلالات جوهرية في بنيته الفيدرالية، إذ فشلت الدولة في تحويل التنوع الاثني إلى عنصر قوة ووحدة، بل تحول إلى بؤرة صراع تهدد كيان الدولة ووحدتها الوطنية، إذ أن أزمات النظام السياسي في إثيوبيا ناتجة عن إخفاقات هيكلية في إدارة التنوع الاثني والسياسي، وغياب مشروع وطني جامع قادر على تحقيق التوازن بين متطلبات الحكم المركزي واستقلالية الأقاليم، كما أن الفيدرالية الإثنية التي تبنتها الدولة منذ التسعينيات تحولت إلى عامل تفجير للنزاعات بدلاً من أن تكون أداة للتماسك الوطني، وفي ظل السياسات التي انتهجها رئيس الوزراء (آبي أحمد) لإعادة هيكلة السلطة، ازدادت حدة التوترات الإثنية والسياسية بدلاً من أن

(1) أحمد عسكر، ملامح تغير خريطة الفاعلين الأساسيين في الداخل الإثيوبي، مصدر سبق ذكره، ص11.

(2) أنور سيد كامل عامر وعلاء محمد بن حماد عبدالقادر، مصدر سبق ذكره، ص96-97.

(3) شيما البكش، مصدر سبق ذكره، ص19.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

يتحقق الاستقرار المنشود، مما أدخل البلاد في مرحلة من النزاعات المسلحة بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم من جهة، وبين الأقاليم المختلفة بعضهم البعض من جهة أخرى، ومع اندلاع الحرب بين الحكومة الفيدرالية والجهة الشعبية لتحرير تيغري في تشرين الثاني 2020، تفاقمت أزمات النظام السياسي في إثيوبيا وأنعكس ذلك على الأوضاع الانسانية والاقتصادية والسياسية، وبالرغم توقيع اتفاق بريتوريا التي أنهت النزاع بين الحكومة وجهة تحرير تيغري عام 2022، فإن الاتفاقية لم تنجح في معالجة جذور الصراع، إذ اقتصر على الترتيبات الأمنية دون أن يتناول قضايا جوهرية كالمساءلة والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار وحقوق النازحين، كما أن استمرار الوجود العسكري الإريتري، وتنازع السيطرة على المناطق الحدودية بين أمهرة وتيغري، وانقسام القيادات داخل الجهة الشعبية لتحرير تيغري، كلها عوامل تهدد بعودة المواجهات المسلحة، لذلك أن الأزمة في تيغري تعبر في جوهرها عن أزمة النظام السياسي الإثيوبي ذاته الذي أدى إلى تعدد النزاعات بين الأثنيات والأقاليم، وتزايد نفوذ الميليشيات المسلحة التي باتت تهدد سلطة الدولة الفيدرالية، وأن استمرار هذه الصراعات يعمق أزمة الشرعية السياسية ويضع إثيوبيا أمام خطر التفكك، في ظل ضعف مؤسساتها المركزية، وتراجع قدرتها على فرض النظام وإدارة التعددية ضمن إطار وطني موحد، لذلك تشهد إثيوبيا تصاعداً خطيراً في حدة الصراعات الداخلية واتساع نطاق النزاعات المسلحة بين الحكومة الفيدرالية والحركات المتمردة في الأقاليم، لاسيما في أوروميا وأمهرة وبنى شنقول والعفر، ففي إقليم أوروميا يقود جيش تحرير أورومو تمرداً مسلحاً يطالب بالحكم الذاتي، ويواجه إقليم أمهرة تمرداً واسعاً تقوده ميليشيا فانو التي تحولت من حركة احتجاجية إلى قوة عسكرية تهدد سلطة الدولة، كما اتسعت رقعة الصراعات إلى أقاليم أخرى مثل بني شنقول والصومال الإثيوبي والعفر، كما تعاني المؤسسة العسكرية الإثيوبية من انقسامات داخلية وانخفاض في المعنويات، نتيجة تعدد الجبهات القتالية وفقدان السيطرة على بعض المناطق، لذلك فإن تحقيق السلام الدائم يتطلب إصلاحاً سياسياً ودستورياً شاملاً، يعيد الثقة بين المكونات الإثنية من جهة وبين الأقاليم من جهة أخرى، ويضمن المشاركة العادلة في السلطة، ويحول الفيدرالية الإثنية من مصدر صراع إلى إطار حقيقي للتعيش الوطني، وبالتالي فإن استدامة السلام في إثيوبيا تظل رهينة بقدرتها على بناء حوار وطني شامل يعالج جذور الصراع ويعيد بناء الثقة بين الحكومة والأقاليم ضمن إطار وطني موحد قائم على العدالة والمواطنة المتساوية، ويضمن مشاركة حقيقية للأقاليم في صنع القرار.

4. قائمة المراجع:

- أحمد عسكر، النمط الصراع في إثيوبيا... محفزات وممانعات وقوع انقلاب عسكري، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 113، 2024.

م.د علي سعدي عبدالزهره

- أحمد عسكر، ملامح تغير خريطة الفاعلين الأساسيين في الداخل الإثيوبي، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد129، 2025، ص6-8.
- أسماء الحسيني، اثيوبيا.. أزمات داخلية وخارجية متعددة، آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد4، 2024.
- أميرة محمد عبد الحليم، محفزات توسع الحرب الأهلية في إثيوبيا، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد129، 2025.
- أنور سيد كامل عامر وعلاء محمدين حماد عبد القادر، التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة 1997-2023م: دراسة في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، مصر، المجلد33، العدد64، 2024.
- تقديرات المستقبل، اتفاق سلام جديد! هل تكرر الحكومة الإثيوبية سيناريو جبهة تيغراي مع جيش أورومو، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبي ظبي، العدد1793، 10 نيسان 2023.
- تقديرات المستقبل، مليشيا فانو: لماذا أطلقت إثيوبيا عملية عسكرية جديدة في منطقة الأمهرة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبي ظبي، 10 تشرين الأول 2024.
- جهاد عمر الخطيب، مأزق الفيدرالية الإثنية، آفاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد2، 2021.
- سامي السيد أحمد، الديناميات السياسية في إثيوبيا وانعكاساتها على خريطة التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي، مجلة الدراسات الأفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد45، العدد1، 2023.
- شيرين جابر، اتفاق السلام الإثيوبي: دلالات وتحديات، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد33، 2022.
- شيماء البكش، آفاق السلام المستدام: اتجاهات الصراعات الداخلية في الأقاليم الإثيوبية، حالة إفريقيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد3، 2024.
- صلاح خليل، اتجاهات المحادثات المتعثرة بين الحكومة الإثيوبية والمليشيات المسلحة، حالة إفريقيا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، العدد6، 2024.
- عبد القادر محمد علي، التطورات السياسية والعسكرية الراهنة في إثيوبيا وتداعياتها الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ورقة تحليلية، 9 حزيران 2022.

أزمات النظام السياسي في إثيوبيا في عهد حكومة (آبي أحمد): دراسة تحليلية

- عمار العركي، الصراعات الداخلية في اثيوبيا ومستقبل الدولة، متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد18، 2021.
- محمود زكريا محمود، أزمات أديس أبابا: مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا في ظل توسع مليشيا فانو، أفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد5، 2025.
- منى خيرى مصطفى الشورى، الهندسة السياسية ودورها في إدارة التعددية الإثنية دراسة حالة إثيوبيا 2018-2022، مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، جامعة القاهرة، العدد38، الجزء6، 2023.
- نادية عبد الفتاح، خريطة الصراعات الداخلية في إثيوبيا وتحديات الاندماج الوطني، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد129، 2025.
- نرمين سعيد، اتساع الصراعات الإثيوبية.. التفكك قد لا يكون مستبعداً، تقديرات مستقبلية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد30، 2021.
- نورا علي معروف، تحولات التحالفات السياسية في الداخل الإثيوبي، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد129، 2025.